جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي

إعداد

الأستاذ الدكتور: عبدالله علي محمد إبراهيم

أستاذ اللغويات المتفرغ بكلية الدراسات

الإسلامية والعربية للبنين بالديدامون – شرقية

العدد السادس

١٤٤١هـ/ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

القياس هو الأساس الذي تتسع علي الإلمام به لغتنا العربية ، وهو واسع المجال مترامي الأطراف يمت إلي كل باب من أبواب العربية بصلة، ويكاد ذكره يجرئ عند تحقيق كل مسألة و"سيبويه" إمام النحاة لم يغفل القياس حيث عده مصدراً من مصادر النحو، وتحدث عنه كثيراً في "كتابه"، الذي جاء جامعاً لعلم النحو وأصوله مشتملاً علي أبوابه وفصوله، وجاء العلماء بعد سيبويه فساروا علي نهجه من حيث الاهتمام بالأصول النحوية، وخاصة "القياس" فنجد "ابن جنئ" يتحدث عنه كثيراً في كتبه مثل "الخصائص"، والتصريف الملوكي الذي شرحه ابن يعيش، وذكر فيه كثيراً "القياس" شارحاً ومعللاً لأسبابه .

والقياس أنواع قياس علي الأصل الذي تتفاوت اللغات فيه جودة وفصاحة وجميعها مما يصح القياس عليه، ولهذا نرئ بعض العلماء يصرحون بأن كل ما كان لغة لقبيله صح القياس عليه، وإذا نظرنا إلي النحاة نجد أنهم عندما استقرءوا كلام العرب وجدوه علي قسمين :

- قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً
- وقسم لم يظهر فيه وجه القياس لقلته، وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ، ووقفوه علي السماع لأنه غير فصيح.

وهناك قياس التمثيل ، والمراد به الحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنونه بقولهم إن اللغة لا تثبت بالقياس .

أما قياس الشبه: فهو قياس بعض أنواع الكلم علي بعض ، إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعني أو من جهة اللفظ .

أما قياس العلة: فيقصد به وجود علة بين الأصل والفرع، وهو أنواع تحدثت عنها بالتفصيل.

أما قياس التمثيل: فقد ذكرت فيه أن قياس التمثيل يكون صحيحاً ويتم الاستدلال به علي تقرير حكم من أحكام اللفظ متئ كان وجه الشبه بين الأصل والفرع واضحاً، وقد بينت في هذا البحث أسباب الاختلاف في القياس، ومن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدي العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة فيجيز القياس عليها، ولا يبلغ

الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي، فيقصر الأمر علي السماع ، وقد يستوي الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الـ شواهد ، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس ويـ ستقله الآخر فلا يتخطىٰ به حد السماع.

ومن أ سباب اختلافهم في القياس اختلاف نظائرهم في الـ شاهد أو الـ شواهد التي تذكر لِيُقَاسُ عليها واختلافهم في أمانه ناقلها أو في صحة عربية قائلها فإذا فقدت الثقة في ناقلها أو في فصاحته لا يكون لكلامه وزنا، ولا يعتمد عليه في شيء من أحكام اللسان.

وقد توصلت لعدة نتائج من أهمها:

- أن ما جعله العرب قليلاً يحفظ ولا يقاس عليه، قد يرد به القرآن الكريم فيصير قوياً يصح القياس عليه كما ورد في حذف "أَنْ" المصدرية.
- أن لغات العرب تتفاوت في الجودة والفصاحة وجميعها مما يصح القياس عليه
- أن سيبويه اكتفي باللفظ الواحد الذي ورد سماعا في لغة واحدة وجوّز القياس عليه مثل النسب إلي كلمة "شَنُوءَة".
- الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قلّ في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس.

الكلمات المفتاحية: القياس – أنواع القياس – القياس الأصلي – القياس الشاذ – قياس التمثيل – قياس الشبه – قياس العلة – السماح بقياس التمثيل – الاختلاف في القياس

Research Summary

Measurement is the basis upon which our Arabic language can be understood, and it is broad in scope and sprawling, which pertains to every chapter of the Arabic link, and it is almost mentioned that it is carried out upon the investigation of every issue. Much has been found in his “book”, which came to be a synthesis of grammar and its origins, including its chapters and chapters, and scholars came after Sibueh, so they followed his approach in terms of interest in grammatical origins, especially “analogy” so we find “Ibn Jana” he talks about a lot in his books such as “characteristics” and conjugation The king, who was explained by Ibn Yaish, and mentioned in it a lot of "measurement", explaining and explaining his reasons.

And the measurement is types of measurement on the original, in which the languages differ in quality and eloquence, and all of them are valid for the analogy, and this is why we see some scholars say that everything that was a language for the tribe is true to the analogy, and if we look at grammarians we find that when they read the words of the Arabs they found it in two parts:

- A department famous for its use and its many counterparts, making it a steady measurement
- And a section in which the analogy of his lack of appearance did not appear, and there was a lot of contradiction to it, and they described it as an anomaly, and they stood on it because it was not eloquent.

There is a measurement of representation, and it is intended to attach one type of speech to another type of judgment, which is what some grammarians deny and mean by saying that language is not proven by analogy.

As for the measurement of similarities: it is the measurement of some types of speaking to each other, if a similar contract was held between them on the one hand or the word.

As for the measurement of illness: it means the existence of a problem between the origin and the branch, which are the types that I talked about in detail.

As for the measurement of representation: I mentioned in it that the measurement of representation is correct and it is inferred to determine a ruling from the provisions of the word when the similarity between the original and the branch is clear, and I have indicated in this research the reasons for the difference in measurement, and among the reasons for their difference in the validity of the measurement that the world has Whoever extrapolates the words of the Arabs is enough to install the rule, and it is permissible to measure it, and not inform the other by following the amount of what is taken from a total judgment, so the matter is limited to hearing, and the two sides may equal or converge with what they knew from the

evidence, and one of them suffices to open the door of the measurement and the other is independent, so it does not exceed it Hearing limit.
Among the reasons for their difference in analogy is the difference of their counterparts in the witness or evidence that are mentioned to be measured, and their difference in the safety of its carrier or in the health of an Arab who said that if you lose confidence in its vector or in its eloquence, its words do not have weight, and it does not depend on it in any of the provisions of the tongue.
- What made the Arabs a little preserved and not measured by it, the Holy Qur'an might return it, and it will become strong and it is correct to measure it, as stated in the omission of "An".
- The languages of the Arabs vary in quality and eloquence, all of which is correct to measure
- Sibuyeh was satisfied with the one word that was heard in one language, and it is permissible to measure it, such as the lineage to the word "shanwa".

The most common in hearing is more likely to be used because it is more familiar to the two addressees than to the face that is less heard, even if it is more likely in terms of measurement.

مقدمة

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان، وأنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان، والصلاة والسلام علي أفصح العرب لهجة وأبلغهم حجة وأقوم الدعاة إلي الحق محجة، وعلي آله و صحبه الذين فتحوا البلاد ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد وحببوها إلي الأعجميين حتىٰ استقامت ألسنتهم علي النطق بالضاد ....

وبعدُ:

فإنني حينما أقرأ في كتب العربية أجد نفسي أمام أحكام تختلف فيها آراء العلماء فيقصرها بعضهم علي السماع ويراها آخرون من مواطن القياس، وقد يحكي الكاتبون المذهبين دون أن يذكروا الأصول التي قام عليها الاختلاف فأردت النظر إلي الأصول العالية التي يراعونها في أحكام السماع والقياس، وقصرت بحثي هذا علي ((القياس)) لأنه الأساس الذي تتسع علي الإلمام به لغتنا العربية ، ولا أدعي أنني أخذت بمجامع هذا الأسلوب الاسمي، وبلغت في بحثه الأمد الأقصى، فإنه واسع المجال مترامي الأطراف يمت إلي كل باب من أبواب العربية بصلة ويكاد ذكره يجري عند تحقيق كل مسألة.

فالقياس طريق يسهل به القيام علي اللغة ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلي مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ونظمها، وقد يخطر علي بال القارئ أن في اللغة ألفاظاً مترادفات بالغات في الكثرة قد يصل المعني الواحد عشرات أو مئات من الأسماء (١).

وسيبويه في (كتابه) لم يغفل القياس، حيث عَدَّه مصدراً آمناً من مصادر النحو، وهذا الكتاب يُعَدّ أول مؤلف وصل إلينا جامعاً لعلم النحو وأصوله مشتملاً علي أبوابه وفصوله، و صاحبه يتميز بملكة نادرة وعلم جمّ غزير، وقدرة عجيبة في التحليل والتعليل والاستنباط،

---

١) ذكر صاحب القاموس في مادة (سيف) أن للسيف أسماء تنيف عن ألف اسم

وبَسطٌ القول، مع الشرح والاستشهاد بالقياس، ومن هنا جاء مصنفة شاهداً علي فكر نحوي نادر، وجاء العلماء بعده وساروا علي نهجه من حيث الاهتمام بالأصول النحوية وخاصة (القياس) فنجد (ابن جنى) يهتم بالأصول النحوية، ويفرد لها باباً في كتابه (الخصائص) لأن اللغة العربية تتسع في مفرداتها وأساليبها ويتحدث عنه كذلك في كتابه (التصريف الملوكي) ، فيقول: "إذا كان الماضي علي (أفْعَل) حذفت همزته في المضارع فتقول (أُكِرِمُ) و (يُكْرِمُ) و(أُحْسِنُ) و(يُحْسِنُ) والأصل (أُؤَكْرِمُ) و (أُؤَحْسِنُ) فحذفت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين.

وقد تناول "ابن يعيش" هذه المسألة عند شرحه لكتاب" التصريف الملوكي" فيقول (كان القياس في تخفيف هذه الهمزة أن تقلب واواً فيقال (أُوَكْرِمُ) و(أُوَحْسِنُ) ... إلا إنهم كرهوا قلب الهمزة واواً، لأن حرف المضارعة قبله بعرضية الزوال في الأمر فتقع الواو أولاً وذلك مما يكرهونه، ألا ترى لا يزيدونها أولاً، وإذا وقعت أولاً تسببوا في قلبها إلي غيرها نحو "تراث" و"أقتت" و"أجوه" و"وعاء وإعاء" و"وِشاح وإشاح" ...كل ذلك كراهية لوقوع الواو أولاً مع أنها بعرضية أن يدخل عليها واو العطف فيجتمع واوان وذلك أبلغ في الثقل ، ألا ترى أنهم قالوا في جمع واصلة وواقية "أو اصل" و"أواقٍ" فقلبوا الواو الأولي همزة فراراً من الجمع بين واوين، فلما كان اتباع القياس يؤدي إلي ما ذكر ألزموها الحذف، ثم حملوا سائر الباب عليه ليجري علي منهاج واحد في التخفيف و لا يختلف(١)".

١) شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش ، تحقيق: د: فخر الدين قاوة، ص٣٤٢، ط:المكتبة العربية بحلب.

أنواع القياس

تجري كلمة القياس عند البحث عن معاني الألفاظ العربية وأحكامها علي أربعة وجوه :

أحدها: حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات علىٰ أخرىٰ وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما كما يقال:

- رفع الفعل المضارع قياساً علي الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب .
- وكما يقال: دخلت الفاء خبر الموصول في قول العرب:" من يأتيني فله درهم" قياساً للموصول علي الشرط لمشابهته إيّاه في إفادة العموم.
- وكما يقال: نصبت "لا" النافية للجنس الاسم، ورفعت الخبر قياساً علىٰ "إنّ" لمشابهتها إيّاها في التوكيد فإن "لاَ" تأتي لتأكيد النفي كما تأتي "إنّ" لتوكيد الإثبات.

والقياس بهذا المعني واقع من العرب أنفسهم و يذكره النحوي تنبيهاً علي علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح.

ثانيهما: أن نعمد إلي اسم وضع لمعني يشتمل علىٰ وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدماً فَنُعَدِّي هذا الاسم إلي معني آخر تحقق فيه ذلك الوصف ونجعل هذا المعني من مدلولات ذلك الاسم لغة، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة الذاهبة للعقل فإن من يقول بصحة هذا القياس يجهل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمراً تسمية حقيقية لغوية.

ثالثها: إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت له باستقراء كلام العرب حتىٰ انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب

علي حالة خاصـــة، يســـتنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق أن يقتبس علي تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثالها(١).

رابعهـا: إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ولكن توجد بينهما مشـــابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياســاً علي الأســماء المنتهية بتاء التأنيث فيقال فيمن سمّي "معد يكرب" يا مَعْدي (٢) كما يقال في فاطمة "يا فاطِمَ"

وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلي الموصول متي تعين حرف الجر فنقول:" قضيت الليلة التي وُلِدْتُ في سرور" أي ولدت فيها، كما يجوز أن يقال قياساً علي هذا: "هذا الكتاب الورقة تساوي درهماً" أي الورقة منه بدرهم.

وهذا النوع من القياس والنوع الذي قبله هما موضـــع النظر ومجال البحث واخترت للفرق بينهما التعبير عن الأول "بالقياس الأصلي " وعن الثاني "بقياس التمثيل".

القياس الأصلي الذي يقاس عليه:

يجمع اللسان العربي تحت اسمه لغات شتي ولكنها تختلف فيما بينها اختلافاً يسيراً ووجوه هذا الاختلاف مفصـــلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها أو حال من أحوالها: مثل الحركة والسكون، أو الإعراب والبناء، أو الفك والإدغام، أو ترتيب الحروف، أو المد والقصر، أو الإتمام والنقص، أو الإعمال والإهمال، أو التذكير أو التأنيث، وقد يكون الاختلاف في بعض الألفاظ من حيث وضعها في لغة لمعني وَوَضِعِها لمعني آخر في لغة آخري، ومن هنا كثرت الألفاظ المشـــتركة، وقد يأتي الاختلاف من حيث اســـتعمال لفظ في لغة لمعني واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعني.

---

١) ينظر دراسات في العربية وتاريخها لفضيلة الإمام الأكبر محمد الخضر حسين، طبعة دار الفتح، دمشق، طبعة ١٣٨٠هـ.

٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩١، بتحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد

ومن هنا اتسع باب "الترادف" حتىٰ صار للمعني المَعْنِيّ مئات من الأسماء، وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجوه النظم كتقديم عامل "كم" الخبرية عليها فإنه يقدم في لغة ولا يقدم في أخري .

ومن هنا تتفاوت اللغات في الجودة والفصـاحة وجميعها مما يصـح القياس عليه وهذا ما رآه "ابن جنىٰ" في الخصائص عندما تحدث عن "ما" الحجازية والتميمية فقال:

"فأما الأ صول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به، وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق من الله العظيم وكل واحد منهم محافظ علي لغته لا يخالف شـيئاً منها ولا يوجد عنده تَعَادٍ فيها فهل ذلك إلا لأنهم يَحْتَاطُونَ ويقتاسـون ولا يفرطون ولا يخلطون ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه- علي قلته وخفته – إلا له من القياس وجه يؤخذ به" (١).

ولهذا نرىٰ بعض العلماء يصرحون بأن كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه .

وأفضـل ما يحتج به في تقرير أصـول اللغة " القرآن الكريم" فإنه نزل بلسـان عربي مبين ولا يمترىٰ أحد في أنه بالغ في الفصـاحة وحسـن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقي فتأخذ بالقياس علىٰ ما وردت عليه كَلِمُه وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق بين ما وافق الاسـتعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم، وما جاء علىٰ وجه انْفَرد به، ولا نتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية.

قال الرازي في تفسـيره:" إذا جوّزنا إثبات اللغة بشـعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولي وكثيراً ما نرىٰ النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك

---

١) ينظر: الخصائص ١/ ٢٤٤.

البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى"(١).

والحق أن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقتضي ـ بالاحتجاج به في كل حال، ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه مذهباً ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أنّ "أنْ" المصدرية لا يجوز حذفها وأن نحو "تسمعَ بالمعيدىّ خير من أن تراه" يحفظ ولا يقاس عليه. ولكن القرآن الكريم جاء على نحو هذا المثل في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾(٢)، ومقتضي ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة، وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجري حذف "أَنْ" المصدرية كما ورد في الآية مجرى الصحيح الذى يقاس عليه.

ويرى ابن هشام(٣)أنه إذا رفع الفعل بعد إضمار "أن" سهُل الأمر ومع ذلك فلا ينقاس ومنه قوله تعالى:﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾ (٤)،﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾(٥).

وأنا لا أوافق ابن هشام في هذا القول فكيف لا يقاس عليه مع أن القرآن الكريم به نزل وهو أعلي مراتب الفصاحة والبلاغة وأن العلماء اعتمدوا عليه في إثبات قواعدهم النحوية.

---

١) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها، ص٣١.

٢) سورة الروم: ٢٤

٣) ينظر: المغني ص ٦٤١.

٤) سورة الزمر: ٦٤

٥) سورة الروم: ٢٤.

وقد قرّر جماعة من النحويين أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف من نحو "ضَرْبُ عمراً زيدٍ ، وقد ورد على نحو هذا المثال قوله تعالي في قراءة ابن عامر:﴿ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ (١)بنصب أولادهم وجر شركائهم(٢).

وورد أيضاً الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف الذى هو اسم فاعل في قراءة بعض السلف:﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾(٣)بنصب "وَعْد" وجر "رُسُل"(٤).

وقد أنكر بعض العلماء هذه القراءة وذهب بها آخرون مذهب التأويل.

والحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول ولا نحملها ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير، بل نُبْقِيهَا على ظاهرها ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة.

وإذا نظرنا إلى النحاة نجد أنهم عندما استقرءوا كلام العرب وجدوه على قسمين:

- قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً .
- قسم لم يظهر فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه علي السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه .

---

١) سورة الأنعام : ١٣٧.

٢) ينظر: الخصائص ٢/ ٤٦.

٣) سورة إبراهيم: ٤٧.

٤) ينظر: شرح ابن عقيل٢/ ٨٣.

القياس على الشاذ

نظر العلماء إلى هذا الموضوع نظرة تمعن وتعمق فوجدوا أن السماع النادر الذى ورد عن العرب لا يخرج عن أربعة أنواع :

أحدها: أن يرد لفظ معيّن على وجه لم يرد به السماع بخلافه لا في اللفظ عينه ولا فيما كان من نوعه و" سيبوية" وهو إمام البصريين يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذه أصلاً يقيس عليه كل ما كان من نوعه ومثال هذا :

"شنئي" في النسبة إلي "شنوءة" فقد اكتفي بهذا الشاهد وجعل وزن "فَعَلِيّ" قياساً في كل ما كان على صيغة "فَعُولة" بفتح الفاء وضم العين، مع أنه لم يقع عليه من شواهده إلا هذه الكلمة المفردة.

أما "الأخفش" فقد ذهب إلي كلمة "شَنَئِيّ" مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس وأخذ بالأصل الأول للنسب وهو إبقاء الكلمة علي حالها فيقال في النسب إلي "فَروَقة" "فَرُوقيّ".

وإذا نظرنا إلى رأي سيبوية نجد أنه اعتمد علي قياس "فَعُولة" بـ"فَعِيلة" بفتح الفاء وكسر العين، فإن قياس النسبة إلي "فَعِيلة" فَعَلِيّ" نحو: حنيفة و صحيفة فيقال في النسبة إليهما حَنَفِيّ وصَحَفِيّ.

وأرى أن ما قاله سيبويه هو الأقرب إلي الصواب لأنه اعتمد علي القياس وأن ورود كلمة واحدة علي لسان العربي الفصيح يصح القياس عليها اعتماداً علي فصاحة ما نطقوا به.

ويري ابن جنى "[1] أن سيبويه قاس "فَعُوله" علي "فَعِيلة" لمشابهتها إياها من عدة أوجه:

- **احدها : أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي .**

---

[1] ينظر: الخصائص ١/ ١١٥.

- ثانيها: ان ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجري صاحبه .
- ثالثها : أن في كل واحدة من فَعُولة وفَعِيله تاء التأنيث.
- رابعها: اصطحاب فَعُول وفَعِيل علي الموضع الواحد نحو : أثِيم وأثوم ورحيم وَرَحوم وَنَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ .

ثانيها : أن يرد لفظ معين علي وجه يخالف القياس والسماع، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن، ولا يجوز لأحد النسج علىٰ منواله، وقد حاد الأخفش علي هذا السبيل حين سمع قولهم : "هَدَاوَي" في جمع "هديّة"، و"عَطَايا" في جمع "عطيّة".

ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو حذف أحد الواوين فيقال في اسم المفعول من "رَامَ" مَرُوم ومن قَال مَقُول، ولكن ورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما .

فقال بعض العرب : ثوب مصوون ومسك مدووف(١) وفرس مقوود ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس عليها، وخالفهم في هذا "المبرد" وألحقها بقبيل ما يقاس عليه.

أما "ابن جنىٰ" فقد جعل ذلك كله شاذاً في القياس والا ستعمال فلا يسوغ القياس عليه وَلاَ رد غيره إليه(٢).

ثالثها: كلمات معدودة تأتي علي وجه مخالف للقياس، ويكثر استعمالها علي الوجه المخالف حتىٰ يقل أو يفقد استعمالها علي وجه القياس مثل استحوذ واستصوب، فقد ورد علي

---

١) أي مخلوط أو مبلول ، ينظر اللسان "داف"

٢) ينظر: الخصائص ١/ ٩٩، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش صـ ٣٥٥، وشرح التصريح بحاشية يسن ٢/ ٧٩، في تصريف الأسماء للشيخ أحمد كحيل ص٥٢، ٥٣.

خلاف القاعدة القاضية بقلب واوهما ألفاً كما يقال استقام واستعاذ واستنار ومثل عُيَيِّد تصغير عِيد ومقتضي القياس عُوَيد لأنه مثل عاد يعود، والتصغير يرد الأسماء إلي أصولها.

ومن هذا النوع ما يرد علي الوجه الموافق للقياس أيضاً نحو ا ستحوذ وا ستصوب، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : ا ستحاذ وا ستصاب ، فيجوز لك العمل فيه علي الوجهين، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قلّ في السماع وإنْ كان أرجح من جهة القياس.

رابعها: من هذا النوع أيضاً أن ترد ألفاظ معينة علي ما يوافق القياس ويخالف السماع ومثل هذا، أن المعروق في خبر "عَسَي" أن يأتي مضارعاً مقروناً بأنْ أو مجرداً منها، وورد أسماً صريحاً في أمثلة معدودة ، فقالوا في المثل "عَسَىٰ الغُوَيْرُ أَبْؤسا" (١).

ومنه قول الشاعر

أكْثَرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائماً لا تعذُلَنَّ إني عَسيت صائماً (٢)

والخلا صة أن النحاة يختلفون في الوراد علي وجه الـ شذوذ من الاعتداد به في القياس وفي شرح الفصيح لابن خالويه ((كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً))(٣).

ومِمَّنْ أنكر القياس علي الـ شاذ "ابن السّـراج" فقال: " ولو اعترض بالـ شاذ علي القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم فمتي سمعت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول

---

١) قال الأصمعي: وأصله أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم أو أتاه فيه عدو فقتلوهم فيه فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، ينظر لسان العرب "غور".

٢) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، ٣١٧، والخصائص ١/ ٩٨، والدرر ٢/ ١٩٤، والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٥، والجنى الداني ص٤٦٣، وشرح الأشموني ١/ ١٢٨، وشرح ابن عقيل ص١٦٤، وشرح المفصل ٧/ ١٤، ومغني اللبيب ١/ ١٥٢، والمقرّب ١/ ١٠٠، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠

٣) ينظر القياس في اللغة العربية ، تأليف محمد الخضر حسين، طبعة القاهرة، ١٣٥٣هـ .

فاعلم أنه شذ فإن كان سمع مِمّن ترضي عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه"

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتدون بما ورد من الكلمات الشـــاذة ويعملون بالقياس عليها والبصريون يمتنعون من القياس علي الشاذ ويذهبون في مثله إلى أن قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر به منه ويردونه إلي الأصـــل المعروف عندهم علي طريق من التأويل ، وبعض النحاة كـ" ابن مالك" لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من إباحة القياس عليه بل بصفه بالشذوذ أو يجعله من قبيل ما دفعت إليه الضـرورة، ومن أمثلة ذلك أنهم ذكروا في شروط صـيغة "أَفْعل التفضـيل" الا يكون الوصـف منه علي وزن "أَفْعَل" نحو أبيض وأَسْود وَلَـمَّا جاءهم قول الشاعر

جارية في دِرْعِها الفضفاض أبيض من أخت بَنِي أباض(١)

أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه وأوله البصريون علي أنهم من قولهم: "باضَ فلاناً" إذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك علي ظاهره وطرحه إلي المسموعات الشاذة.

ومن الأقوال الشاذة ما لا نجد للتأويل فيه مساغاً، ومن أمثلته أن البصريين يمنعون أن تجمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر سالم نحو "أسود" و"أحمر" وأجازه الكوفيون تمسكاً بقول الشاعر:

فَمَا وَجَدَتْ نساء بني تميم حلائل أَسْوَدِيَن وأَحْمَرِين (٢)

ولكن البصريين جعلوا هذا من قبيل النادر الذي لا يقوم عليه قياس .

---

١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٦، خزانة الأدب ٨/ ٢٣٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٥٠، وشرح المفصل٦/ ٩٣، ولسان العرب "بيض" .

٢) البيت من الوافر وهو للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١١٦، والمقرب ٢/ ٥٠، وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١/ ١٧٨، والدرر ١/ ١٣٢، وشرح الأشموني ١/ ٣٥، وشرح المفصل ٥/ ٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

والشاهد فيه: قوله أَسْوَدِين وأَحْمَرَيَن، جمع "أَسْوَد" و"أَحْمَر" جمع تصحيح شذوذاً ، والقياس "سُود"، و"حُمْر"

والخلاصة أن ما يجئ علي غير القياس قسمان:

- **أحدهما** : أن يكون كلام العرب سائراً علي سنة معروفة ووضع عام فَتُسَمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام ، فهذه لاتصلح أن تكون موضعاً للقياس، بل الكلمة أو الكلمتان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ، ولو نقلت عن فصيح عربي إذ يجوز أن تكون قد صارت منه علي وجه الغلط أو القصد إلى تحريف اللغة فإن ألسنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ.

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصيح عن الشذوذ، ولا يبالون أن يسموا خروج المولد عنها بالخطأ واللحن، وقد يصفون خروج العربي عن الأصول بالغلط، بناء علي أن العربي يستطيع ان يلحن إذا تعمّد اللحن، كما انه يستطيع أن يتكلم بغير لغته إذا تعمّد ذلك.

ويذكر النحاة في شروط عمل "ما" عمل "ليس" في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها علي إسمها ، فورد قول الفرزدق:

"إذْ هم قريش إذْ ما مثلَهم أَحَدٌ"

حيثُ قدم خبر ما وهو "مثلَ" علي اسمها وهو "أحد" فقالوا: قول الفرزدق هذا شاذ أو غلط أي لحن : لأن الفرزدق تميمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، ولم يدر أن من شروط نصبها للخبر الترتيب بين أسمها وخبرها.

وقول العلماء : إن العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته محمول علي تكلمه وهو حال سليقه، وأما عند تعمده النطق بالخطأ أو بغير لغته فذلك ميسور له من غير شبهة.

- **ثانيهما** : ما يرد في الكلام الفصيح ونتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة مثل آيات الكتاب الحكيم والأحاديث التي قامت القرائن علي أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة، وهذا إن كان كلمة خرجت عما نسميه قياساً نحو "معائش" بالهمز في إحدي القراءات الصحيحة، صح لنا أن نعطيها حكم استحوذ

واستصوب، فتتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها، ولكننا نرجع بأمثالها إلى حكم القياس وهو أن "مَفَاعِل" لا تقلب الياء فيه همزة متي كانت الياء عيناً في بناء مفرده، فإن كان راجعاً إلى النظم خالفناهم في دعوي خروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعده فيما يقاس عليه وننسج علي منواله وإن أباه البصريون والكوفيون، فلا نبالي أن نقدم معمول المصدر علي المصدر متى كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً وإن منعه جماعة من النحاة، فلو قال أحد: رُزِق فلان علي خصمه الفوز، أو قال : يعجبني أمام السلطان تكلُّمُك بالحق، لقضينا لقوله بالفصاحة إذ له أسوة بقوله تعالي: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾(١)، وقوله تعالي: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ ﴾(٢)، ولا نبالي في تقديم معمول صلة "أل" علي "أل"(٣)متي كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً وإن منعه كثير من النحاة ، فلو قال أحد "إني لزيد من المحبين" لتلقينا قوله بالقبول إذ لم يزد علي أن اقتدي بقوله تعالي: ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾(٤).

ويتضح لنا مما سبق أنه لو جاءت لغة مخالفة للقياس ولكن جاء في القرآن الكريم ما يتفق مع هذه اللغة وجب القبول بها لأن القرآن الكريم أعلي مراتب البلاغة والفصاحة .

---

١) الصافات : ١٠٢

٢) النور: ٢

٣) تكون أل أسماً موصولاً بمعني الذي وفروعه وهي الداخلة علي أسماء الفاعلين والمفعولين، ينظر: مغني اللبيب ١/ ٤٩ تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد.

٤) يوسف : ٢٠.

قياس التمثيل

المراد بقيـــاس التمثيـــل إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنونه بقولهم: إن اللغة لا تثبت بالقياس .

ويأخذ النحاة بقياس التمثيل لإثبات أصـــل الحكم، وكثيراً ما يرجعون إليه في تأييد المذهب بعد بنائه علي السماع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفاً عند حد السماع ومن أسرعهم إلي محاربة من يعوّل علي هذا الضـــرب من القياس، وقد ينظر إليه في بعض الأحيان، كما قال : إن الناصب لإذا فعل شرطها، قياساً علي سائر أدوات الشرط.

وما قاله أبو حيان أشار إليه "ابن هشام" عندما ذكر مسألة في ناصب "إذا" وقال: "في ناصب إذا مذهبان :

- **أحـدهمـا** : أنه شرطها وهو قول المحققين ، فتكون بمنزلة متي وحيثما وأيّان، وقول أبي البقاء إنه مردود بان المضـــاف إليه لا يعمل في المضـــاف غير وارد لأن "إذا" عند هؤلاء غير مضافة .
- **الثاني**: أنه ما في وجوبها من فعل أو شبهه وهو قول الأكثرين"(١).

وقال ابن حيان أيضـــاً إن الجملة المنفية تقع حالاً، والمنفية بإنْ لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضيــ جوزاه، فنقول جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياســـاً علىٰ وقوعها خبراً في حديث "فظلّ إن يدري كم صلي" فقياس إذا علي بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بإن النافية علي جملة الخبر ، وكلاهما من قبيل قياس التمثيل.

---

١) ينظر: المغني ١/ ٩٦، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد.

قياس الشبه

يقيس النحاة بعض أنواع الكلم علي بعض إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعني أو من جهة اللفظ ، ويسمي هذا القياس **"قياس الشبه"**.

ومثال الشبه من جهة المعني أن أسماء الأفعال نحو " عليك ومكانك وأمامك" مشابهة في المعني للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي الزم واثبت وتقدَّم، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياساً علي جواز تقديمه علي الأفعال التي قامت هي مقامها، وهي الزم واثبت وتقدّم، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياساً علي جواز تقديمه علي الأفعال التي قامت هي مقامها، ولهذا جعل الكسائي "كِتَاب" مفعول تقدم علي عامله "عليكم" التي هي اسم فعل أمر بمعني الزموا في قوله تعالي : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾(١)، وإن كان البصريون لا يؤيدون الكسائي في هذا ويجعلون "كتاب" مصدر منصوب بفعل محذوف والتقدير كتَبَ الله عليكم ذلك كتاباً .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية، أجازوا ترجيحه بحذف الجزء الثاني قياساً علي ترخيم المؤنث بحرف التاء.

وقد يبني القياس علي اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها ويسمي هذا الضري "قياس العلة" .

---

(١) النساء: ٢٤

قياس العلة

قياس العلة يقصد به وجود علة بين الأصل والفرع، وله **أقسام متعددة** :

- **أحدها** أن تكون العلة في الفرع أقوي منها في الأ صل، مثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو "أُغْضُضْن" ان يقال "عُضْنَ" قياساً علي قول العرب في نحو "اقْرِرْنَ" قِرْن بحذف أحد المثلين ، وعلة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضـــموم في نحو "اغْضُضْنَ" أثقل من فك المكسور في نحو "اقْرِرن" وإذا فرّ من فك المكسور إلي الحذف ابتغاء التخفيف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز .

وقد تحدث "ابن يعيش" في شرح الملوكي في التصـــريف لا بن جني(١) فقال:" اعلم أن الحذف لكثرة الا ستعمال علي ثلاثة مراتب منه ، ما يكثر ا ستعماله حتى ي صير أغلب من الأصل، ومنه ما يصير موازياً للأصل، ومنه ما ينقص عن مرتبة الأصل ، فالذي يغلب الأصل هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه بل يهجر الأصل فيه ويرفض نحو :"خُذْو كُلْ ويدودم" غلب الحذف علي الأصـــل فلم يجز الإتمام فلا يقال : أوْخُذ أوْكُل ولا يَدَيٌ ولا دَمَوٌ، وإن كان هو الأصل.

- **ثانيهما** : قياس المساوي: وهي أن تكون العلة في الفرع والأ صل علي سواء ومثاله أن يقول مَنْ منع تقديم خبر ليس عليها لا يجوز تقديم خبرها عليها قياســاً علي عسي- فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها وعلة المنع عدم تصــرف الفعل وهذه العلة ي ستوي فيها الفعلان ليس وعسي (٢).
- **ثالثها**: قياس الأدنى وهي أن تكون العلة في الفرع أضــعف منها في الأصــل ، نحو قوله(٣)

---

١) شرح الملوكي في التصريف ، ص٣٦٧.

٢) القياس في اللغة العربية ، تأليف محمد الخضر حسين ، ط. القاهرة، ١٣٥٣هـ ، عنيت بنشره المطبعة السلفية ، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش

٣) ينظر: شرح الملوكي في التصريف الابن يعيش ، ص١٠٣، ص٣٦٧

"ولاكِ اسْقِنِي، إنْ كان ماؤُك ذَاَ فَضْلِ"

يريد "ولكن" فحذفت النون لكثرة الاستعمال إلا أنه نقص في كثرة استعماله عن مقاومة الأصل، فلم يعادله فلذلك لا يأتي إلا في ضرورة شاعر.

متي يصح قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحاً، ويتم الاستدلال به علي تقرير حكم من أحكام اللفظ متى كان وجه الشبه بين الأصل والفرع واضحاً ، أو ظهر أن ما ذكره المستدل علي وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الأصل ، ويضاف إلى هذا ألا يوجد بين الأصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الأصل إلي الفرع، ويزيد بعضهم علي هذا ألا يكون حكم الأصل مخالفاً للأصول خارجاً عن حد القياس .

فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفي بلن، قائلاً : إنّ لَنْ أضربَ، نفي لقولك سأضرب، فكما جاز قولك : زيداً سأضرب، يجوز قولك: زيداً لن أضرب والمنكرون لهذا القياس فرقوا بين "السين" و "لن" بان حرف النفي يقتضي الصدارة في الجملة التي يدخلها وذلك معني لا يقتضيه حرف التنفيس.

ومثال القياس علي ما خالف القياس أن الكسائي يقول: لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو "عليك وأمامك" علي ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أسماء الأفعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الأصل لا يصح القياس عليه بحال.

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس ألا يكون حكم الأصل موضع خلاف، ومثال هذا أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسواد، ورد البصريون هذا القياس بأنه قياس على مختلف فيه، لأنهم لا يوافقون علي حكم الأصل، وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان .

ويتضح أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الأصل، أما من تقرر عنده حكم الأصل بدليل راجح فله أن يتعلق بمثل هذا القياس في تعديته إلى الفرع.

سبب الاختلاف في القياس

من الواضح أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلم أو نظم الكلام، ولكن علماء اللسان يتتبعون موارد كلامهم ويتعرفون أحواله فإذا وجدوا في الكلم نفسها أو في تأليفها حالاً جرىٰ عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة، استنبطوا منها قاعدة ليقاس علي تلك الألفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها.

فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدىٰ العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الأمر علي السماع .

وقد يستوىٰ الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ويكتفي به، احدهما : في فتح باب القياس ويستقله، الآخر: فلا يتخطىٰ به حد السماع.

وقد يختلفون في القياس نظراً إلىٰ ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الأقيسة بالشاهد والشاهدين قالوا: عن صيغ المبالغة: "فعّال ومِفْعال وفَعُول" لا تعمل عمل اسم الفاعل، وأخذوا يؤولون الشواهد التي سردها البصريون واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها بان اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه والصيغ المذكورة لم تجئ علىٰ الوزن الذي قرّب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع.

وأعطي البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل أخذاً بتلك الشواهد التي ذكرها النحاة ومنها ما سمعه "سيبويه"(١) من قول بعض العرب: "أما العَسَلَ فأنا شَرّاب" فـ "العسل" منصوب بشراب وقد تقدم علي عامله.

---

١) ينظر الكتاب ١/ ١١٠، وما بعدها .

ومن إعمال هذه الصيغ قول الشاعر:(١)

أخا الحرب لَبَّاساً إليها جلالها وليس بولاّج الخوالف أعقَلا

ومنها ما أنشده سيبويه:(٢)

حَذِر أمـوراً لا تضيـر وآمـــــــــــــــن ما ليس منجيه من الأقدار

فقد رأينا في هذه الشواهد أن صيغ المبالغة عملت عمل اسم الفاعل ونصبت مفعولاً به وهو "جلالها " و"أموراً" .

وبهذه الشواهد أبطل البصريون ما اعتذر به الكوفيون فقالوا : في جوابهم إن المبالغة التي قوي بها المعني في تلك الأبنية جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ فنقابل مشابه اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعني الذي اختصت به أبنية المبالغة فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل.

وأري أن رأي البصريين أقوي من رأي الكوفيين الذين يمنعون ويؤولون الشواهد علي تقدير فعل محذوف ، والعربي يجعل ما لا تأويل فيه أولي مما فيه تأويل

يضاف إلي هذا أن عدم الحذف أولى مما فيه حذف.

و من أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها ، يختلفون في أمانة ناقلها أو في صحة عربية قائلها أو في وجوه فهمها و إعرابها و إذا فقدت الثقة في الناقل للكلام أو في فصاحته لا يكون لكلامه وزناُ و لا يعتمد عليه في شيء من أحكام اللسان .

---

١) البيت من الطويل وهو للقلاح بن حزن في خزانة الأدب ٨/ ١٥٧، والدرر ٥/ ١٧٠، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، وشرح المفصل ٦/ ٧٩، والكتاب ١/ ١١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢٠، وشرح الأشموني ١/ ٣٤٢، وشرح ابن عقيل ص٤٢٣.

٢) البيت من الكامل وهوة لأبان اللاحقي في خزانة الأدب ٨/ ١٦٩، ولأبي يحيي اللاحقي في المقاصد النحوية ٣/ ٥٤٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٤٢، وشرح المفصل ٦/ ٧١، والكتاب ١/ ١١٣.

و إذا تبادر إلي ذهن الـ سامع وجه يفتح له الـ سبيل لأن يـ ستنبط حكما و يقيم منه قاعدة فقد يتبادر الي ذهن غيره وجه يطابق أ صلا من أ صول العربية فيخالفه في ذلك الحكم و يراه خارجاً عن القياس أو مبنياً علىٰ غير أساس.

نـــــــتـــــائـــــــج الـــبحـــــث

أولاً: من نتائج هذا البحث أن ما جعله العرب قليلا يحفظ و لا يقاس عليه قد يرد به القرآن الكريم فيصير قوياً يصح القياس عليه كما ورد فى حذف "أن" المصدرية.

ثانياً : تتفاوت اللغات في الجودة و الفصاحة و جميعها مما يصح القياس عليه.

ثالثاً: سيبويه اكتفي باللفظ الواحد الذي ورد سماعاً في لغة واحدة و جوز القياس عليه مثل النسب إلى "شنوءة" اما الأخفش فيجعل اللفظة الواحدة من باب القياس على الشاذ.

رابعاً : الأكثر في السماع هو الأرجح في الا ستعمال لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قل في السماع و إن كان أرجح من جهة القياس.

خامساً: سماع "الكلمة "ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجارى الكلام لا تصلح أن تكون موضعاُ للقياس.

سادساً: العربي يستطيع أن يلحن اذا تعمد اللحن كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته إذا تعمّد ذلك.

سابعاً: الاختلاف في القياس نتج عن اختلاف العلماء في أمر النا قل للغة من حيث أمانته في النقل و من حيث صحة عربيته و فهمه لوجوه الإعراب.

وبـــــعـــــــــد:

فهذا بحث أقدمه للمكتبة العربية داعياً الله سبحانه و تعالى أن ينفع به القارئ و أن يجعله في ميزان حسناتنا إنه نعم المولى و نعم النصير.

أ.د/ عبد الله على محمد إبراهيم

أستاذ النحو و الصرف

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، ط دمشق.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار . ط دمشق.
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تعليق عبد المنعم خليل.ط بيروت.
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، تحقيق محمود الفجال.
- الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، ط . مصر.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق مازن مبارك ، ط . بيروت.
- التبيان في علوم القرآن للعكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ط . القاهرة.
- التحليل النحوي ، أصوله و أدلته ، لفخر الدين قباوة، ط . بيروت.
- التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ، تحقيق عبد الفتاح بحيري.
- التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب ، ط. القاهرة.
- خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون.
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار.
- دراسات في العربية و تاريخها ، لمحمد الخضر حسين.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبد الخالق عضيمة، ط.القاهرة.
- شرح ألفية بن مالك للأشموني ، تحقيق عبد الحميد السيد.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة.
- شرح المفصل لابن يعيش ،ط. مصر.

- في أصول النحو لسعيد الأفغاني ،ط. دار الفكر.
- لسان العرب لابن منظور ،ط.القاهرة.
- المدارس النحوية لشوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة.
- مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والنحو المهدي المخزومي ،ط. الحلبي بمصر.
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ،ط .بيروت.